تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي):

من الضروري أن يُنظر إلى دولة العراق وحكومتها على أنهما متحدان في جهوديهما لاحتواء العنف

بغداد/ محمود محمد احمد

"أصدرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) امس الأول تقريرها التاسع حول وضع حقوق الإنسان في العراق، وهو تقرير يصدر كل شهرين لتقييم الاوضاع الانسانية في البلاد.

يصف التقرير الذي تلقت المدى نسخة منه العنف المفرط بابعاده المختلفة في عموم البلاد ويشير إلى أن ٦,٣٧٦ مدنياً قد قتل، وأنه ٦,٨٧٥ ،على الأقل، جرحوا جراء العنف الجاري ضمن فترة الشهرين التي يغطيها التقرير. اما العدد الاجمالي الذي يورده عن الضحايا من المدنيين لعام ٢٠٠٦، فقد بلغ ٣٤,٤٥٢ قتيلاً، و ٣٦٦٨٥ جريحاً. وينبه التقرير الى ان الوضع في بغداد، في غاية الخطورة إذ تسجل في العاصمة يومياً معظم الإصابات والجثث مجهولة الهوية التي يعثر عليها وتشي بمظاهر التعذيب.

ويذكر التقرير الذي تصدره البعثه كل شهرين:"تتشخص الأسباب الجذرية للعنف في عمليات القتل الانتقامية وغياب المحاسبة على الجرائم السابقة، بالإضافة إلى تنامي الإحساس بالقدرة على الإفلات من العقوبة تجاه الاعتداءات المستمرة على حقوق الإنسان. ويذهب الى انه من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز مؤسسات سيادة القانون، بما يتماشى مع الدستور الجديد وأولياتِ الحكومة والتزامات العراق الدولية، حيث يُعدّ هذا الأمر أساسيا لخلق ظروف مواتية لإعادة إرساء القانون والنظام في البلد وضمان نجاح واستمرارية الأمن والمصالحة الوطنية وجهود التنمية؛ خصوصاً و إن قدرة الخطط الأمنية الجديدة على إحداث تغيير حقيقي في العراق يعتمد على برنامج إصلاح شامل يستطيع أن يعزز سيادة القانون ويوفر العدالة لجميع العراقيين وإنه لأمر أساسي أن يبقى كل من الدولة والحكومة العراقيتين موحدتين في جهودهما لاحتواء العنف واستئصاله جذرياً، لضمان سيادة القانون وإنهاء العقائد الشائعة التي تدعم مرتكبي هذا العنف، وينوه التقرير الى انه كلما تعاظمت الإجراءات في محاربة الإفلات من العقوبة، وإرساء مبدأ المحاسبة على الجرائم، عبر الإدانة الجنائية، كلما تعاظمت القدرة على استعادة القانون والنظام، وإعادة إرساء الثقة بمؤسسات الدولة، وحكم القانون.

جهود وزارة حقوق الانسان العراقية

ويشيد التقرير بجهود وزارة حقوق الانسان ويذكر انها أعادت تنظيم هيكلتها الداخلية وزادت من تعاونها وتنسيقها مع الوزارات المعنية والكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. ويضيف: يجب أن يترتب على هذا الأمر مزيد من الشفافية فيما يتعلق بعمل الوزارة وكذلك متابعة أكثر فعالية لعمل الحكومة بخصوص التوصيات ذات العلاقة بمواضيع حقوق الإنسان العاجلة والهامة، كتلك التي تتعلق بظروف المعتقلين، الأمر الذي تقوم به الوزارة بصورة دورية. ويتعين على وزارة حقوق الإنسان بغية الإيفاء بالتزاماتها وتلبية طموح الشعب العراقي، أن تتمتع بدعم من جميع الوزارات بالإضافة إلى دعم منظمات المجتمع المدني وبصورة خاصة دعم المفوضية الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان التي سيقوم مجلس النواب بإنشائها.

برنامج إصلاح شامل

وأشار التقرير أيضاً إلى أن "قدرة الخطط الأمنية الجديدة على إحداث تغيير حقيقي في العراق ستعتمد على برنامج إصلاح شامل يمكنه تدعيم حكم القانون ونشر العدالة بين كل العراقيين."

وينصح التقرير انه من الضروري أن يُنظر إلى دولة العراق وحكومتها على أنها متحدان في جهوديهما لاحتواء العنف الطائفي ومن ثم استأصاله لضمان سيادة القانون، ومن خلال ذلك، التخلص من القاعدة الشعبية الداعمة للمتمردين والجماعات المسلحة.

ويتابع : كلما عظم دور محاربة الإفلات من العقوبة والسعي لمحاسبة مرتكبي الجرائم حتى لو كان عن طريق الإدعاء الجنائي، كلما زادت القدرة على إستعادة القانون والنظام وإعادة الولاء لمؤسسات الدولة وسيادة القانون. إن إرساء العدالة في القضايا التي ذاع صيتها ستكون ايضا رادعا قويا يحول دون حدوث انتهاكات جديدة وبالتالي تخفض بل تحد من سلسلة العنف ودائرة العنف الإنتقامي.

النزوح القسري

وعن النزوح القسري يورد التقرير تعرض ما لا يقل عن ٤٧٠,٠٩٤ شخصاً للنزوح القصري منذ التفجيرات التي وقعت في سامراء في ٢٢ شباط ٢٠٠٦، حيث بلغ عدد النازحين في بغداد وحدها ٣٨,٧٦٦ فرداً. وضمن التقييم الطارىء الذي أصدرته منظمة الهجرة الدولية في ١١ كانون الأول ٢٠٠٦، اشارت الى إن العنف المتأجج أدى إلى منع الوصول إلى مجتمعات النازحين وجعل من توفير المساعدات الغذائية لها أمرا صعباً للغاية . ويحدث هذا الأمر في وقت حرج حيث تنخفض درجات الحرارة بشدة في فصل الشتاء مما يؤثر على صحة وبقاء الفئات الأكثر ضعفاً من بين النازحين داخلياً.

استقلالية القضاء

ويشير التقرير الى تأثر استقلالية القضاء سلباً نتيجة الهجمات المتواصلة وتعرض قضاة ومحامون يعملون في ظل ظروف أمنية مروعة للقتل، وكذلك بالأسئلة التي لم يتم البت بها والتي تدور حول قيادة نقابة المحامين العراقيين. كما طال تأثير العنف قطاع التعليم فقد أغلقت الكثير من المدارس والجامعات أبوابها أو تم تعطيلها مع استمرار نزوح الأكاديميين والأساتذة والطلاب إلى خارج البلاد.

دور القوات متعددة الجنسيات

وعن العمليات المسلحة التي تقوم بها القوات متعددة الجنسيات يقول التقرير انها تقيد تمتع السكان المحليين بحقوق الإنسان مفضية إلى الحاق معاناة شديدة بحقهم، كما ان التقييد المستمر لحرية الحركة والخدمات الأساسية كالصحة والتعليم تؤثر على نسبة عالية من المدنيين وتحرمهم من الحقوق الأساسية لفترات زمنية طويلة.

ويؤكد مكتب حقوق الإنسان مجدداً على دعوة القوات الأمنية والعسكرية إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي والاحجام عن الاستعمال المفرط للقوة.

اعمال العنف

وحسب التقرير فأن الكثير من أعمال العنف تقع ضمن باب الجرائم العامة التي ارتكبتها عناصر إجرامية مستفيدة من الوضع في بغداد. وكان الفراغ الأمني وغياب النظام دافعا مشجعا للجماعات الإجرامية بمختلف انتماءاتها؛ فكثير منهم يستعمل الانترنت ونظام رسائل الهاتف النقال والفيديو والمنشورات لتعزيز نشاطاتهم الإجرامية بل وحتى لتخويف الجماعات التي يستهدفونها. وتظهر مواقعهم الالكترونية وتسجيلاتهم بالفيديو ومنشوراتهم بصورة متكررة وجوه مقترفي الجرائم وأسمائهم المفترضة. وغالبا ما يكون هؤلاء المتمردون والجماعات الإرهابية معروفين لدى سكان المناطق التي يمارسون أعمالهم فيها. ولتعويض غياب السلطة وسيطرة الحكومة التجأ المدنيون الى الجماعات المسلحة لحمايتهم.

ويستعرض التقرير في فقرات عدة اخطر الحوادث الامنية واكثرها دموية في الشهرين الماضيين ويقول ان مدينة الصدر تعرضت الى اكثر الهجمات عنفا ببغداد كما يتطرق التقرير الى الحوادث الامنية الدموية التي وقعت في محافظات شمالية وجنوبية واوقعت ضحيا باعداد كبيرة بين المدنيين.

الخطف

وفي باب الخطف يذكر التقرير ان وتيرة أعمال الخطف ازدادت بصورة كبيرة في الاشهر الماضية واصبحت وسيلة بيد الجماعات المسلحة لتمويل نشاطاتها ولترويع الناس وقتل المعارضين ونشر الرعب من خلال استهدافهم شخصيات مرموقة. ويمارس المتمردون أعمال الخطف. ويتعرض العديد من الضحايا للتعذيب والقتل ولا يزال بعضهم مجهولوا المصير. هذا وقد أبلغ معهد الطب العدلي في بغداد عن نقله لحوالي ٢٠٠ جثة مجهولة اسبوعيا لمقابر في النجف وكربلاء حيث لا يعلن اقربائهم عن انفسهم خشية تعرضهم لأعمال إنتقامية. بالاضافة الى أن هناك تقارير تشير الى دفن جثث في مقابر جماعية لا تسجل في المشرحة.

وبحسب التقارير العديدة، فإن الجماعات العراقية المسلحة هي اليوم مكتفية ذاتيا بشكل كبير وتحصل على عشرات الملايين من الدولارات عن طريق تهريب النفط والخطف والتزوير والجمعيات الخيرية الفاسدة والجرائم الاخرى. ولا يتم التحقيق في الكثير من هذه الجرائم على نحو ملائم او لايتم على الاطلاق مما يعني بقاء منفذيها طليقين.

حرية الصحافة

وعن قضية حرية الصحافة يقول التقرير انها ماتزال موضع نقاش واسع النطاق مع محاولات وسائل الإعلام المستقلة توسيع نطاق رخصة ممارسة الصحافة لدعم حق حرية التعبير عن الرأي. ويورد التقرير انه في أجزاء أخرى من العراق، واجه صحفيون وعاملون لدى وسائل إعلام أخرى قيوداً شملت منعهم من حضور جلسات البرلمان وتعرضهم إلى التهديد الجسدي أو التهديد بإتخاذ إجراءات قانونية بحقهم.

الاقليات

ويخصص التقرير فقرة عن الاقليات حيث يقول انها متأثرة بشدة بالوضع الأمني العام والتدهور الإقتصادي والإجتماعي ووجود الجماعات المسلحة المنظمة والمتمردين الذين يعملون بمنأى تام عن العقاب.

ويضيف التقرير ان جماعات الأقليات تشعر بالتهميش في مجال المشاركة السياسية وعملية صنع القرار على الصعيدين الوطني والمحلي. وقد تمت ممارسة الضغوط على الشبك والآشوريين في منطقة سهل نينوى بصفة خاصة بمسائل تتعلق بمعتقداتهم. ويتابع التقرير ان من بين المليون ونصف آشوري كانوا يعيشون في بغداد قبل العام ٢٠٠٣، غادر النصف البلاد ويُقال أن النصف الآخر البالغ ٧٥٠,٠٠٠ آشوري إنتقلوا إلى "مناطق آمنة" في زاخو وشمال نينوى. وتتعرض الأقليات الدينية، كالصابئة المندائيين، وبشكل مستمر إلى المضايقات بسبب إعتبارهم أجانب، أو من أصل غير عربي وغير عراقي.

الفئات المهنية

وعن الفئات المهنية المختلفة قال التقرير ان مكتب حقوق الانسان وثق تصاعداً مقلقا في نسبة استهداف واغتيال ذوي الاختصاصات كالمدرسين والشخصيات الدينية والحلاقين وضباط الشرطة والفنانين والمحامين وضباط الجيش السابقين والسياسيين في أرجاء العراق وكذلك في المدن الشمالية كالموصل وكركوك. ويتم تنفيذ هذه الاغتيالات على أيدي متعصبين يطبقون ايديولوجية متزمتة وكذلك جماعات ارهابية ويقصدون من ذلك نشر الخوف والرعب. ويعد الصحفيون والعاملون في مجال الاعلام هم من أكثر المجموعات المستهدفة بمحصلة بلغت (١٢) قتيلاً على الأقل من تشرين الثاني الى كانون الاول.

النازحون

ويتطرق التقرير في فقرة مهمة الى النازحين حيث يذكر ان عدد العائلات النازحة عام ٢٠٠٦ في أعقاب تفجيرات سامراء في ٢٢ شباط بلغ ٧٨,٣٤٩ عائلة أو بما يقارب ٤٧٠,٠٩٤ شخصاً وفقاً لاحصاءات المنظمة الدولية للهجرة. ولا يزال النزوح مستمراً نتيجة للأعمال الإرهابية والعنف الطائفي والتهديدات وعمليات الخطف والانهيار الشامل للقانون والنظام.

وينتقل غالبية النازحين داخلياً للسكن مع أصدقاء وعائلات تستضيفهم مما يضع عبئاً جديداً على موارد مجتمعاتهم المضيفة وخدماتها، بينما ينتقل آخرون الى الأبنية المهجورة مثل المصانع والمدارس والمرافق العسكرية غير المشغولة وغيرها من أماكن السكن المبتكرة.

وتقدر المنظمة الدولية للهجرة حسب التقرير ان حوالى ٣٪ من الأشخاص النازحين داخلياً الذين جرى ترحيلهم مؤخراً يرحلون إلى مخيمات أقامتها وزارة الهجرة والمهجرين أو جمعية الهلال الأحمر العراقية. كما أن بعض هذه المخيمات مؤقتة يسكنها النازحون الذين يرومون الرحيل الى مواقع أخرى.

ويؤكد التقرير إن من بين مصادر القلق الرئيسية بخصوص الاشخاص النازحين داخلياً إضافة الى الخدمات الصحية والمأوى هي الغذاء. إذ يبدو أن نظام توزيع الحصة التموينية قد تدهور نتيجة للحالة الأمنية لا سيما في محافظة الأنبار مفضياً إما الى استلام العديد من النازحين جزءاً من الحصة الغذائية أو عدم حصولهم على أية حصة على الإطلاق. وقد بلغ عدد العائلات النازحة من محافظة الانبار خلال عام ٢٠٠٦ حوالي ١٠ شخصاً وهو الأعلى بين كل المحافظات يليه عدد النازحين من محافظة كربلاء ويبلغ ٧,٥٧٠ شخصاً ثم النازحين من بغداد ودهوك ويبلغ عددهم ٧,٠٠٠ شخص في كل منهما. ورغم أن كافة المحافظات تاثرت بتدفق النازحين داخلياً إلا ان بغداد على وجه الخصوص تتحمل العبء الاكبر للنزوح الداخلي في المدينة أي نزوح الأشخاص من منطقة الى أخرى ضمن حدود المدينة، إضافة الى تحملها عبء النزوح الوافد من خارج المدينة أي من محافظات ديالى والأنبار وصلاح الدين وواسط وبابل وكركوك ونينوى، والنازحون في بغداد هم من الشيعة والسنة اوبعض العائلات الأيزيدية.

ويتدهور الوضع الأمني في وسط وجنوب العراق بصورة متصاعدة، يتواصل تدفق النازحين إلى المنطقة الشمالية وبشكل متزايد. ورغم أن حكومة إقليم كردستان قد استقبلت نازحين من كافة الطوائف في جميع محافظاتها الثلاث، إلا أن التعليمات الاخيرة المتعلقة بالدخول الى الإقليم قد قيدت حركة النازحين والسكن في الإقليم وإيجاد فرص عمل. كما أدى الإفتقار إلى نهج موحد في المحافظات الثلاث إلى سياسات وممارسات غير متناغمة فيما يتعلق بالنازحين داخلياً.

وعن خدمات مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الامم المتحدة يقول التقرير ان المكتب لقد قدم دعمه للسلطات في إقليم كردستان في صياغة الأنظمة الخاصة بالأشخاص النازحين داخلياً والتي تتماشى مع معايير حقوق الإنسان. وعلى أية حال، فقد أدلى مسؤولون حكوميون في مدينة أربيل مؤخراً بتصريحات متضاربة إلى وسائل الإعلام ومكتب حقوق الانسان حول دخول الأشخاص النازحين داخلياً وأوضاعهم ولا سيما فيما يتعلق بإصدار تراخيص الإقامة. وهناك ما يربو على ١١٩,٢٧٠ عائلة نازحة في إقليم كردستان قصدت المنطقة في الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٣ وكذلك نتيجة لأعمال العنف التي وقعت في الآونة الأخيرة في جنوب البلاد ووسطها. ومن بين هذه العائلات يوجد عدد ضئيل من ذوي الأصول العربية يبلغ ١,٩٦٣ عائلة.

وفي الثالث من تشرين الثاني، أشار المفوض السامي لمنظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى أن العراق يواجه "أزمة إنسانية أكبر مما أعددنا له في البدء للفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٣، حيث يوجد الآن ١,٦٦٤,٥٠٢ نازحاً وهو عدد يعادل تقريباً ثلاثة أضعاف عدد اللاجئين المخطط له منذ ثلاثة اعوام وقدره ٦٠٠,٠٠٠ لاجئ."

السجناء

وبخصوص السجناء يذكر التقرير ان عدد السجناء في البلاد مازال مرتفعاً ويمثل مصدراً للإحباط لشرائح كبيرة من السكان. وقد توقفت خطط القوات متعددة الجنسيات المتعلقة بعمليات إطلاق سراح واسعة بإنتظار المزيد من النقاشات والإجراءات التشريعية على مسودة قانون العفو العام، ووضعت المسودة السالفة الذكر بمعية مبادرات المصالحة في موضع الإنتظار لحين حصول إجماع بين الكتل السياسية المختلفة.

ويضيف التقرير ان أوضاع السجناء، بما في ذلك الإكتظاظ الشديد في السجون والمرافق التي تدار بشكل سيء إضافة الى إنعدام المراقبة القضائية، تمثل المخاوف الرئيسية لحقوق الانسان. فالعديد من السجناء، لا سيما في الجنوب، يوضعون في مرافق غير لائقة للاستخدام البشري حسب ما تفيد التقارير. علاوة على ذلك، فإن العدد الحالي للسجناء الذين يحتاجون الى المثول أمام قاض لا يزال يفوق الى حد بعيد سعة المحاكم الجنائية العراقية للبت في تلك القضايا.

أب يبكي طفلته المقتولة

مساعدات

وينوه التقرير الى إن مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يعي حجم التحديات الضخمة التي تواجه القضاء العراقي ولاسيما في ظل الظروف الأمنية السائدة في الوقت الحاضر. وهناك عوائق أخرى تواجه عمل القضاء تتمثل في التجاهل المتكرر للأوامر القضائية من قبل اجهزة الشرطة والتهديدات المستمرة للقضاة بل قتلهم فعلياً مما يثير مسألة استقلال القضاء والإلتزام الحقيقي للسلطات ببناء دولة تعتمد على سيادة القانون.

ويشجع مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق حسب التقرير عمل المجلس المشترك للمراجعة والافراج لمواصلة انجاز قوائم الافراج الاداري عن السجناء الذين تعتقلهم القوات متعددة الجنسيات، خصوصا بعد أن أُستئنفت مشاركة وزارات عراقية شتى في هذا المجلس (يتألف المجلس المشترك لمراجعة الافراج من ممثلين من القوات متعددة الجنسية ووزارات العدل والداخلية وحقوق الانسان). وتواصل وزارة حقوق الانسان زياراتها لسجنيَ معسكر بوكا وكروبر (وهما مركزان للإحتجاز تديرهما القوات متعددة الجنسيات) بشكل دوري وترحب بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق بقناة الاتصال التي وُضعت بين القوات متعددة الجنسيات في العراق والوزارة لغرض معالجة الحالات الخاصة او التظلمات المحتملة. مضيفا إن مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق يشجع العمل المبكر على نقل السجناء والمعتقلين من القوات متعددة الجنسية الى القضاء العراقي وضمان تنفيذ هذه العملية وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الانسان آخذين بعين الاعتبار الانجاز المطلوب والحاجة الى تأمين المراقبة القضائية بأقصر فترة زمنية ممكنة. وقد اعلنت اللجنة الدولية للصليب الاحمر في الثلاثين من تشرين الثاني ٢٠٠٦ انها كانت على وشك الاتفاق مع السلطات العراقية للسماح لمندوبيها بزيارة مراكز الاعتقال التي يديرها العراقيون بما فيها المراكز التي أشارت التقارير، بصورة دورية، الى وجود مزاعم بحصول حالات تعذيب وسوء معاملة فيها. هذا وتقوم الجمعية الدولية للصليب الاحمر اساساً بزيارة ١٤,٠٠٠ سجين بصورة دورية من بينهم ١٢,٠٠٠ سجين محتجز لدى القوات الأميركية والبريطانية و٢٠٠٠ سجين لدى السلطات الكردية في شمال البلاد.

سيادة القانون

ويذكر التقرير انه إستكمالاً للجهود المبذولة في سياق العهد الدولي مع العراق واصل الفريق العامل المعني بقطاع سيادة القانون ترأس المشاورات الدائرة حول الإصلاحات في سياق العدالة وسيادة القانون وإتاحة الفرص أمام المشاركات الهادفة لمجلس القضاء الأعلى ووزارات حقوق الإنسان والداخلية والعدل والدفاع. واستمرت المشاورات ضمن إطار عمل الفريق العامل المعني بقطاع سيادة القانون ضمن الإجتماع الأول للفريق الرئيسي التابع لوزارة الداخلية في ٢٣ تشرين الثاني. هذا وقد تم تشكيل الفرق الرئيسية بغية تسهيل المشاورات على المستوى العملي وايضاح الاحتياجات قصيرة الأمد لمؤسسات سيادة القانون العراقية الرئيسية. ووضع مكتب حقوق الإنسان مسودة إطار عمل للمساعدات مُقاماً على أساس إحتياجات وزارة الداخلية والتي عبرت عنها الوزارة في مطلع العام ٢٠٠٦ ضمن ورقة العمل الموحدة التي قدمها رئيس القضاء مدحت المحمود نيابة عن محكمة العدل العُليا ووزارات العدل والداخلية وحقوق الإنسان والدفاع والتخطيط والتعاون الإنمائي. ومن المُزمع عقد مؤتمر حول سيادة القانون في بغداد في منتصف شهر كانون الثاني ٢٠٠٧ حيث سيُعرض منظوراً حقيقياً لمحكمة العدل العُليا والحكومة العراقية للإضطلاع بدور قيادي والمساهمة المجدية في تنمية وإصلاح مؤسسات قطاع العدل العراقي. وسيناقش المؤتمر الذي سيترأسه رئيس القضاة بدعم ومشاركة وزارات أخرى والأمم المتحدة ومجتمع المانحين الإحتياجات طويلة الأمد وقصيرة الأمد في قطاع سيادة القانون. وسيتمخض عن هذا المؤتمر وضع إطار عمل استراتيجي شامل في قطاع سيادة القانون، من ثم وضع العناصر الرئيسية لبرامج إصلاح العدالة. وسيتضمن عمل الفرق الأساسية المتعددة على كيفية البدء في هذا العمل حيث ستُعرضه وزارات عديدة ومحكمة العدل العُليا ومن ثم سيتم دمجه بإطار العمل الإستراتيجي الشامل لسيادة القانون. وستُسهم نتائج هذا الإجتماع في العهد الدولي مع العراق والإبلاغ عن أي عمل ستقوم به الحكومة العراقية والمجتمع الدولي ضمن قطاع سيادة القانون خلال السنوات القليلة القادمة.

نشاطات

ويقول التقرير ان مكتب حقوق الإنسان قام بالعديد من النشاطات ضمن إطار عمل "مشروع حقوق الإنسان للعراق ٢٠٠٦-٢٠٠٧". وبناء على الإعتقاد المتمثل بأن خلق قنوات إتصال مفتوحة وتبادل المعلومات بين وزارة حقوق الإنسان والوزارات الأخرى المعنية بسيادة القانون هو أمر ضروري للغاية لعملية وضع ثقافة تُعنى بحقوق الإنسان في العراق، ونظم مكتب حقوق الإنسان إجتماعاً في بغداد تحت عنوان: "تعزيز حماية حقوق الإنسان في العراق: دور وزارة حقوق الإنسان." في الفترة الواقعة بين ١٣-١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦, وجاء تنظيم هذا الحدث بغية إتاحة الفرصة لوزارة حقوق الإنسان لعرض هيكلتها الجديدة ووظائفها الرئيسية أمام مسؤولين لدى الوزارات العراقية المعنية ولجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب. وقد أسفر هذا الحدث عن وضع توصيات معينة لأعمال تضطلع بها وزارة حقوق الإنسان كما كان منبراً للمناقشات المسهبة حول أفضل الطرق للرقي بحماية حقوق الإنسان وكذلك التعاون وتبادل المعلومات وعلى وجه الخصوص تنسيق أعمال المتابعة المعنية بحقوق الإنسان ضمن الهياكل الحكومية والمؤسسات الحكومية الأخرى.

احد مخيمات النازحين